

ثم حدد كتابُ الإسلام مصارفَ الصدقات - وهي مصدر الإيراد
لبيت المال - فجعلها ثمانية ، من بينها تحرير الرقاب :
«إنما الصدقاتُ للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضةً من الله والله عليم
حكيم .»

(التوبة : ٦٠)

وفرض الإسلام على المؤمن ، تحريرَ رقبةٍ كفارةً لعدد من الذنوب :

الحلف في الإيثار : المائة ٨٩

والقتل الخطأ : النساء ٩٢

والظُّهار : المجادلة ٣

والبيان القرآني ، حين يتحدث عن تحرير العبيد فيذكر الرقاب بصيغة
الجمع ، فمستولية التحرير فيها على الجماعة وولي الأمر ، والعبء فيها
على المال العام للمسلمين .

أما حين يستعمل «الرقبة» بصيغة المفرد ، فهذه هي مستولية الإنسان
فرداً ، إما احتمالاً لأمانة إنسانيته واقتحاماً للعقبة في سبيل تحقيق الوجود
الحر ، (سورة البلد) ، وإما كفارة عن ذنب . يطرد ذلك ولا يتخلف
حيثما استعمل القرآن لفظ رقبة في تحرير العبيد .

وفي هذا الاستقراء ، إيدان صريح بأن كتاب الإسلام في تصفيته
لوضع الرق القائم عصر نزوله ، ألقى على الإنسان تبعته من هذا التكليف
فترك الحالات الفردية تُصنّف عن طريق الأفراد ، أما الرقيق من حيث هم
طبقة في المجتمع ، فألقى تبعته تحريرهم وفك رقابهم على ولاة الأمر ،
والعبء على بيت المال .
